مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

أثر التضخيم على البطالة في موريتانيا
دراسة تحليلية خلال الفترة 2006-2021(*)

الباحث/ الحسين محمدو لمانه
باحث دكتوراه، قسم الاقتصاد
كلية الأنظمة والاقتصاد
الجامعة الإسلامية المدينة المنورة

*) تاريخ تسليم البحث 2/1/2025 تاريخ قبوله للنشر 20/2/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

أثر التضخيم على البطالة في موريتانيا
دراسة تحليلية خلال الفترة 2006-2021

الباحث/ الحسين محمدو لمانه
باحث دكتوراه، قسم الاقتصاد
كلية الأنظمة والاقتصاد
الجامعة الإسلامية المدينة المنورة

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التضخم على البطالة في موريتانيا خلال الفترة من (2006 – 2021) من خلال استعراض تطور معدلات التضخم والبطالة ومناقشة وعرض عن تطور نسبة البطالة وأسباب الارتفاع المذهل لمعدلات البطالة، وكذا تقييم للسياسات الحكومية المتبعة في المجال، بالإضافة لتوصيات من شأنها التخفيف من تداعيات المشكلة، وأخيرًا المقارنة بين معدلات البطالة والتضخم وقد خلص الباحث إلى أن العلاقة بين التضخم والبطالة في موريتانيا علاقة عكسية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، موريتان.

The Impact of Inflation on Unemployment in Mauritania: An Analytical Study During the Period 2006–2021

Al-Hussein Muhammadu Lamaneh
PhD Researcher, Department of Economics
College of Systems and Economics
Islamic University Madinah

Abstract

This study aims to analyze the impact of inflation on unemployment in Mauritania during the period from 2006 to 2021 by reviewing the development of inflation and unemployment rates and discussing and presenting the development of the unemployment rate and the reasons for the astonishing rise in unemployment rates, as well as an evaluation of the government policies followed in this field, in addition to recommendations that would alleviate The repercussions of the problem, and finally the comparison between unemployment and inflation rates. The researcher concluded that the relationship between inflation and unemployment in Mauritania is inverse.

Key words: Inflation, Unemployment, Mauritania.

مقدمة البحث:

تعتبر مشكلة البطالة التحدي الرئيسي لجميع اقتصاديات العالم فلا توجد أي دولة مهما كان مستواها من التنمية الاقتصادية محصنة ضد هذه الظاهرة، التي أصبحت موضوعًا مركزيا تهتم به مختلف حكومات دول العالم، ومن بين أحد أهم أسباب هذه الظاهرة الاقتصادية التضخم الذي بدأ ظهوره بعد الحرب العالمية الثانية من خلال التوسع في طبع العملة لتغطية تكاليفها، وعدم الالتزام بقاعدة الذهب.

إن كل من البطالة والتضخم قد أصبحى أحد أكبر المشاكل التي تعاني منها الكثير من الحكومات، كما أضحت سببًا في تهديد استقرار العديد من الدول، ومن بينها موريتانيا التي تعد مشكلة البطالة من أكبر المشاكل المطروحة للشباب إذ تظهر النسب ارتفاعًا مذهلًا في أعداد العاطلين عن العمل، رغم أن أغلب المهتمين بالمجال يرون أن النسب الرسمية لا تعكس الحقيقة وحتى المعدلات الكبيرة التي تظهرها تقارير المنظمات الدولية هي الأخرى لا تعبر عن حجم واستفحال البطالة، إذ تقول معطيات الواقع إن أغلب الشباب الموريتاني يعاني من داء البطالة.

وسنحاول في هذا البحث تقديم عرض عن تطور نسبة البطالة وأسباب الارتفاع المذهل لمعدلات البطالة، وكذا تقييم للسياسات الحكومية المتبعة في المجال، بالإضافة لتوصيات من شأنها التخفيف من تداعيات المشكلة، وأخيرًا المقارنة بين معدلات البطالة والتضخم.

الإشكالية الرئيسية:

عمل العديد من الباحثين مسألتي التضخم والبطالة من بينهم الاقتصادي فيلبس، الذي قام بدراسة العلاقة بينهما ومثلها في منحناه المعروف بمنحنى فيلبس، وقد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، وانطلاقًا من هذه النتيجة سنحاول في هذا البحث تحديد أثر التضخم على البطالة في موريتانيا من خلال طرح الإشكالية التالية:

- **ما أثر التضخم على البطالة في موريتانيا خلال الفترة ما بين 2006–2021؟**

فرضيات البحث:

1- توجد علاقة طردية في المدى البعيد بين التضخم والبطالة.

2- توجد علاقة عكسية في المدى القصير بين التضخم والبطالة.

أهمية البحث:

يكمن أهمية البحث من خلال طرح مشكلة ظاهرتي التضخم والبطالة على حد سوى في موريتانيا والاطلاع على آثارهما السلبية المستعصية والتي تشكل عبئ على الحكومات المتعاقبة حيث أصبحت

مشكلة البطالة أحد حقائق الواقع المعاش في موريتا في الوقت الراهن، ومن أخطر المشاكل التي تؤرق القائمين على الاقتصاد الموريتاني، كما يكتسب موضوع التضخم أهمية بالغة وذلك من خلال آثاره على العديد من المتغيرات والظواهر الاقتصادية من بينها البطالة.

منهجية البحث:

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بشكل عام، القائم على وصف وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث، مستندًا على البيانات الثانوية المنشورة في تقارير ودراسات المكتب الوطني للإحصاء، ووزارة التجارة ووزارة الاقتصاد والمالية، وتقارير البنك المركزي الموريتاني، والجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

الدراسات السابقة:

1-السياسة النقدية في موريتانيا ودورها في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي: مذكرة مقدمة في الاقتصاد، الطالب: يربا سيدي محمد حمزة، في معهد البحوث والدراسات العربية قسم البحوث والدراسات الاقتصادية: سنة (1997م).

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول، حيث تناول في الفصل الأول النظام النقدي الموريتاني، وفي الفصل الثاني مبررات وأهداف البرامج الإصلاح الاقتصادي، وفي الفصل الثالث دور السياسة النقدية في برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

2-السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد حالة موريتانيا خلال الفترة 2000-2015م، بحث مقدم ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للباحث المحفوظ ولد سعد بوه، قسم الاقتصاد العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية؛ جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا.

جاءت هذه الدراسة في تمهيد وفصلين، تحدث في الفصل الأول عن السياسة المالية بشكل عام، وفي الفصل الثاني عن السياسة المالية المطبقة في موريتانيا خلال الفترة (2000-2015) ودورها في تخصيص الموارد، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: تعريف وأنواع البطالة

تعريف البطالة:

البطالة أو معدل البطالة هي نسبة العمال العاطلين إلى القوة العمل المدنية الكلية والتي تتضمن كلًا من العاطلين والعاملين (كل أولئك الراغبين والقادرين على العمل المدفع الأجر) (صلاح 211ص)

أنواع البطالة

تتمثل أهم أنواع البطالة فيما يلي:

1-**البطالة الدورية:** وهي ترافق الدورة الاقتصادية ومدارها الزمني بين (3 و10) سنوات.

2-**البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة.

3-**البطالة السافرة:** وهي حالة تعطل أكثر قوة وإيلام وهي قد تكون دورية احتكاكية أو هيكلية.

4-**البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبًا.

المطلب الثاني: تعريف وأنواع التضخم

تعريف التضخم:

يعرف التضخم النقدي بأنه الزيادة المستمرة في الأسعار.

أنواع التضخم:

أما بالنسبة لأنواع التضخم فإنها تختلف باختلاف المعايير المستخدمة في تحديد معناه على الرغم من أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض بشكل كامل إلا أنها تشترك معًا في خاصية أساسية وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملًا.

ولقد قسم الاقتصاديون أنواع التضخم على أساس مجموعة من المعايير وهي[1].

أولًا: معيار السرعة التي ترتفع بها الأسعار

ووفقًا لهذا المعيار ينقسم التضخم إلى الآتي:

(1) د. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني، شركة كاظمة للنشر والتوزيع: الكويت (1982)، ص620،621.

التضخم الزاحف: Creeping inflation

وهذا النوع من التضخم قد صاحب التطور والنمو السريع للاقتصادات الصناعية الرأس مالية في القرن العشرين وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1]، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم ليس له أضرار على الاقتصاد القومي على خلاف بعض الاقتصاديين الآخرين الذين يرون فيه مكمنا لخطر تضخم حاد في المستقبل.

التضخم السائر: walking inflation

وهو أكثر حدة من التضخم الزاحف حيث إن الارتفاع في الأسعار في هذه الحالة يكون أكثر وضوحًا.

التضخم الجامح: galloping or hyper inflatiob

وهو حالة تتضاعف فيها الأسعار بشكل سريع وحاد فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة ومن أمثلته التضخم الذي أصاب المانيا بعد الحرب العالمية الأولى[2].

ثانيًا: معيار التحكم في تحديد الأسعار والإشراف عليها:

وينقسم التضخم وفقًا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

التضخم المفتوح: Open inflation

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما لا تقوم الحكومة بمحاولة منع ارتفاع الأسعار[3]، وبذلك تتزايد الأسعار بصورة تراكمية، وفي ظل التضخم المفتوح تقوم الأسعار بوظيفتها الأساسية في توزيع العرض القليل من السلع ويكون ذلك على حساب المقدرة على الدفع.

ب) التضخم المكبوت[4]: nbRepressid inflation

وفيه تتدخل الحكومة بشكل مباشر في تحديد الأسعار والأجور وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى تعطيل عمل جهاز الأسعار وما يتضمنه ذلك من اساءة توزيع الموارد وكذلك فإن هذا النوع من التضخم غالبًا ما يولد ظاهرة السوق السوداء بالإضافة إلى زيادة الأسعار بشكل حاد فور تخلي الحكومة عن الرقابة على الأسعار.

ثالثًا: معيار مصدر التضخم

ويمكن التمييز وفقًا لهدا المعيار بين الأنواع التالية من التضخم:

---

(1) د. مصطفى رشدي شحية الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعارف الجامعية: الإسكندرية، بيروت، (1985)، ص451.

(2) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، (1985)، ص62.

(3) د. فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية: القاهرة، (1970)، ص235.

(4) د. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص58.

التضخم من جانب دفع الطلب: Demand–pull inflation

لقد اختلف الاقتصاديون حول أسباب التضخم في جانب الطلب فمنهم من يرجعه إلى زيادة كمية النقود بينما يرى آخرون أنه نتيجة لزيادة في الدخل، وآخرون يرون أنه راجع إلى تغيرات أذواق الأفراد، ويحدث التضخم من جانب الطلب في الحالة التي يتجاوز فيها الطلب العرض لفترة طويلة عند مستوى الأسعار الجارية مما يجذب الأسعار إلى أعلى نتيجة انتقال دالة الطلب إلى أعلى[1].

التضخم من جانب دفع التكلفة[2]: Cost -Plush inflation

ويعبر عن التضخم الناشئ عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاجية مما يتسبب في رفع المستوى العام للأسعار، ويرتبط هذا النوع من التضخم بمجموعة من الظواهر والأسباب منها:

- ارتفاع الأجور.
- ارتفاع الأرباح.
- ارتفاع أسعار الواردات.
- ارتفاع مستلزمات الإنتاج.
- المحافظة على مستوى المعيشة.

التضخم المستورد[3]: Imported–inflation

وينشأ من عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية حيث ينتقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد المحلي عبر مجموعة من الآليات والقنوات والتي سنتطرق لها بشيء من التفاصيل لاحقًا.

التضخم الناشئ عن عوامل هيكلية (التضخم الهيكلي):

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لوجود اختلالات هيكلية تتعلق بجمود هياكل الإنتاج وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية وهذا النوع من التضخم يوجد بشكل رئيسي في الدول النامية[4]، حيث انعدام كفاية العرض من السلع والخدمات نتيجة لجمود الجهاز الانتاجي هي التي في الغالب تؤدي إلى الضغط الشديد على الأسعار.

---

(1) د. محمد عزيز، د. فتحي أبو سردة، مقدمة في الاقتصاد الكلي، بنغازي (1992)، ص262.

(2) انظر مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص266.

(3) جون هوسون ومارك هرند، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة، د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور على دار المريخ، الرياض (1987)، ص265-266.

(4) غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص (53-54)

المبحث الثاني: البطالة في موريتانيا وأثر معدلات التضخم عليها

المطلب الأول: البطالة في موريتانيا

تطور نسبة البطالة في موريتانيا:

على المستوى الوطني بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني في (2014) قد بلغ (12.85%) و(6.9%) (10.1%) في سنة (2012) وتعتبر البطالة ظاهرة حضرية في موريتانيا تقدر بـ(17%) أكثر مما هي في الريف وتبقى البطالة عند النساء (19.28%) أكثر منها عند الرجال (9.92%) ولا يختلف الوسط الريفي من حيث تفوق معدل بطالة النساء عن نظيره عند الرجال، وتوجد البطالة في فئة الشباب (14-34) أكثر منها من غيرها من الفئات بمعدل يقدر (21%) في سنة (2014) مقابل (3.44%) بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35-64) عامًا [1].

وعلى المستوى الجهوي: يظهر توزيع البطالة حسب الولاية أن الشباب يعانون أكثر من البطالة في المراكز الحضرية الكبيرة مثل نواذيبو (34%) ونواكشوط (31%) وفيما يخص التوزيع حسب الجنس فإن بطالة الإناث (24%) تزيد على بطالة الذكور (19%) وتخفي نسبة البطالة المعتدلة على العموم هذه نسبًا مرتفعة من ضعف مستوى التشغيل وهشاشته، وقد بلغت نسبة هشاشة التشغيل الحضري (54.61%) في (2014) مقابل (54%) في (2012) وهي، خلافًا لما قد يتبادر، تنتشر في صفوف الحضريين (51.58%) أكثر من سكان الأرياف (48.42%) [2].

أسباب البطالة في موريتانيا:

يمكن تلخيص أسباب وجذور أزمة البطالة في موريتانيا من خلال النقاط التالية:

1- الهجرة نحو المدن، إذ تعتبر الهجرة الكبيرة التي نظمها سكان الأرياف نحو المدن في فترة الجفاف الذي ضر البلد خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، من أهم أسباب البطالة، إذ كان معظم النازحين يعتمدون في مصدر عيشهم على نشاط التنمية الحيوانية التي عصف بها الجفاف، ولم تكن لديهم مؤهلات للتشغيل.

2- غياب السياسات التشغيلية الفعالة وعدم وضوح الرؤية الحكومية في مجال التشغيل الأمر الذي فاقم من المشكلة خلال السنوات الأخيرة.

3- فوضوية القطاع الخاص وعدم عصرنته.

---

(1) الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، (2016-2030)، المجلد الأول، الجمهورية الإسلامية الموريتانية وزارة الاقتصاد والمالية، ص22.

(2) الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، (2016-2030)، مج1، مرجع سابق.

4-ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر القادر على خلق فرص عمل جديدة.

5-غياب توجيه الاستثمارات حيث من الملاحظ أن المستثمرين الخواص المحليين والأجانب لا يرغبون في الاستثمار في القطاعات القادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمال كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية، ويرجع ذلك لغياب توجيه الاستثمارات من طرف القائمين على الشأن الاقتصادي في البلد.

6-عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الناجم عن تدني مستوى التعليم العالي والمنظومة التربوية بشكل عام.

7-العقلية الاجتماعية المتخلفة إذ يعد انتشار عقلية الترفع عن بعض الأعمال المهنية وترك ممارستها للأجانب من عوامل انتشار البطالة في صفوف الشباب.

8-انتشار ثقافة الاتكالية والاعتماد على الغير السائدة في المجتمع الموريتاني مما يجعل الشباب يركن إلى الراحة والاستسلام في ظل وجود من يعتمد عليهم في توفير حاجياته الأساسية[1].

سياسات ومقاربات دون المستوى المطلوب:

قامت السلطات العمومية خلال العقود الأخيرة بعدة استراتيجيات لمحاربة البطالة ومن أهمها:

أ- صندوق الدمج وإعادة الدمج في الحياة النشطة في الثمانينات من القرن الماضي والذي تظهر البيانات الحكومية أنه قام بصرف مئات الملايين في تمويل المشاريع التنموية.

ب- سياسة الغذاء مقابل العمل التي نفذتها مفوضية الأمن الغذائي.

ج- سياسات القروض المصغرة لإنشاء المؤسسات التي قامت بها مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج.

د- إنشاء مراكز تكوين مهنية في جميع الولايات.

هـ- إنشاء مراكز تكوين لخريجي المحاظر.

و- إنشاء المعهد الوطني لترقية التكوين المهني والتقني بهدف وضع سياسات وبرامج التكوين المهني ودعم المؤسسات التعليمية.

ز- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب مع بداية العام (2005) والتي لا زالت تسند لها أغلب برامج التشغيل ويقول القائمون عليها إن وكالتهم مولت مئات المشاريع في مجال التشغيل، وتتمثل أهداف هذه الوكالة في تصور وتنفيذ الأعمال والبرامج الرامية إلى ضمان ترقية التشغيل، واستقبال وتوجيه طالبي العمل.

(1) مقالة بعنوان البطالة في موريتانيا. تشخيص للأسباب وتوصيات للحل، منشورة في موقع الأخبار، تاريخ (2019).

أما محاور عملها فتشمل سبعة محاور رئيسية وهي تشغيل وتوجيه طالبي العمل، بالإضافة للتشغيل الذاتي الذي يهدف إلى تمويل أصحاب المبادرات الصغيرة، وكذا مرصد سوق العمل الذي يقوم بوضع وتنفيذ سياسة معلوماتية لسوق العمل، كما تشمل محاور الوكالة كذلك الشراكة مع الهيئات المعنية بالتشغيل وكذا الدعم الهيكلي للهيئات المعنية ببرامج دعم القدرات والبحث العلمي في مجال التشغيل، وأخيرًا محور الدراسات المتعلقة بسوق العمل من حيث الطلب والعرض.

ومن الملاحظ أن محاور عمل الوكالة رغم أهميتها وشموليتها إلا أن الأداء لا زال ضعيفًا والنتائج الملموسة لا تتلاءم مع ما يصرف على برامج الوكالة، كما أن بعض المحاور لم يتم العمل عليها حتى الآن خاصة الجوانب المتعلقة بالدعم الهيكلي والدراسات والشراكة رغم مرور عقد ونصف على إنشاء الوكالة.

وبتتبع تطور معدل البطالة يمكن القول إن السياسات الحكومية بشكل عام عجزت عن وضع حد لتفاقم الظاهرة حيث ظلت الأرقام في تزايد مستمر حتى باتت تشكل وضعًا خطيرًا معرضًا للانفجار في أي وقت.

ويرى المهتمون بمشكلة البطالة في موريتانيا أن السياسات المتبعة من طرف الحكومة في مجال البطالة افتقدت بشكل دائم للتقييم من حيث النتائج والفاعلية، كما أن الفساد والمحسوبية كانا أكبر عائق في وجه نجاح تلك السياسات والبرامج في الحد من تداعيات مشكلة البطالة إذ تغيب الشفافية في الغالب خلال تنفيذ تلك السياسات[1].

آليات مواجهة البطالة في موريتانيا:

بهدف الحد من تفاقم مشكلة البطالة وبالرجوع لأغلب الدراسات المقدمة في هذا المجال يمكن تقديم المقترحات التالية والتي من شأنها أن تخفف من الآثار المترتبة على المشكلة:

- أن يتم دمج جميع سياسة التشغيل في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر باعتباره الإطار العام الناظم للسياسات العامة للدولة، ويتم ذلك من خلال وضع سياسة التشغيل كأحد محاور هذا الإطار الذي تجب مراجعته نتيجة لدوغمائيته وعدم تماشيه مع الحالة الاقتصادية للبلد، والطموحات المشروعة للأفراد.
- وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال التشغيل والعمل على فرض الشفافية في الاكتتابات على مستوى القطاعين العام والخاص من خلال القيام بدور الوساطة بين عرض وطلب العمل، وذلك بالتنسيق مع الجهاز المعني بتنظيم المسابقات (لجنة المسابقات) مع إعادة هيكلة هذه الأخيرة بما يضمن الشفافية.

(1) أنظر نفس المرجع السابق.

- إجراء مسح شامل لمستوى البطالة يمكن الاعتماد عليه في وضع السياسات الاقتصادية للبلد، ويفضي إلى تشكيل قاعدة بيانات محينة لأعداد العاطلين ومجالات اختصاصهم[1].

- العمل على ترقية وتطوير القطاع الخاص وكذا دمج القطاع غير المصنف في القطاع المصنف.

- تشجيع القروض الصغيرة والسعي إلى قيام القطاع المصرفي بدوره في خلق التنمية عبر تطوير آليات القروض الصغيرة واعتماد دراسات الجدوائية كمعايير للحصول على التمويلات مع مراعاة ظروف طالبي العمل من حيث عدم القدرة على توفير الضمانات، بالإضافة لمراقبة التسيير من أجل فرض سداد القروض حتى يتم تمويل مشاريع أخرى.

- تحفيز الاستثمار من خلال سن قوانين جاذبة للمستثمرين، وخفض معدل الفائدة، ومراجعة النظام الضريبي، ومحاربة الرشوة والفساد، وكذا تحسين استقلالية قطاع العدالة.

- توجيه إلى عد مشكلة البطالة من أكبر المشاكل المطروحة للشباب الموريتاني إذ تظهر النسب ارتفاعًا مذهلًا في أعداد العاطلين عن العمل، رغم أن أغلب المهتمين بالمجال يرون أن النسب الرسمية لا تعكس الحقيقة وحتى المعدلات الكبيرة التي تظهرها تقارير المنظمات الدولية هي الأخرى لا تعبر عن حجم واستفحال البطالة، إذ تقول معطيات الواقع إن أغلب الشباب الموريتاني يعاني من داء البطالة.

المطلب الثاني: أثر معدلات التضخم على البطالة

جدول (1) معدلات البطالة: خلال الفترة 2006–2021

السنة	معدل البطالة	معدل التضخم
2006	%10.70	%6.2
2007	%10.64	%7.3
2008	%9.71	%7.3
2009	%10.75	%2.2
2010	%9.90	%6.3
2011	%9.90	%5.7
2012	%10.1	%4.9
2013	%11.4	%4.1
2014	%12.9	%3.5
2015	%10.2	%0.5
2016	%11.8	%1.5

(1) محمد أحيد ولد أسلم، البطالة في موريتانيا آليات الحل، أستاذ الاقتصاد، جامعة نواكشوط، موريتانيا، ص169.

السنة	معدل البطالة	معدل التضخم
2017	%11.8	%2.3
2018	%10.4	%3.1
2019	%10.4	%2.3
2020	%11.1	%2.6
2021	%11.3	%3.6

المصدر: جدول من إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك المركزي، وتقارير المكتب الوطني للإحصاء خلال الفترة ما بين 2006–2021

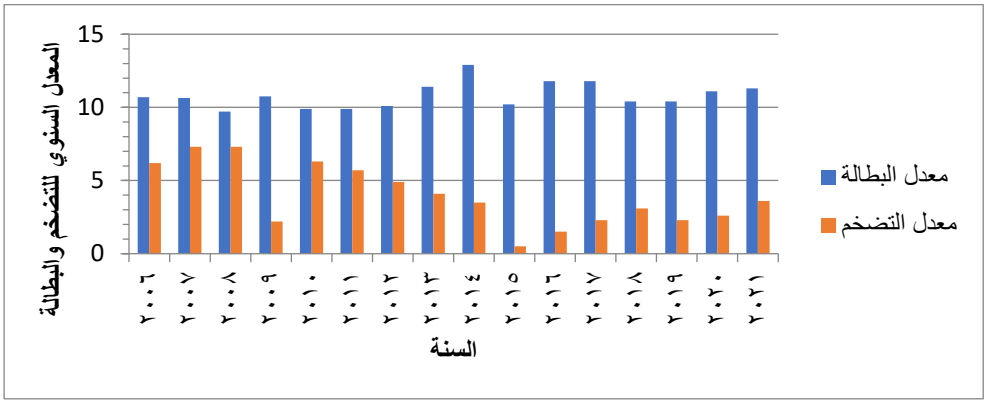

الشكل (1) المعدل السنوي للتضخم والبطالة

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معلومات الجدول

يتضح من خلال الشكل السابق أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم فكلما أنخفض التضخم زادت البطالة والعكس وهذا يؤكد قول فيليبس[1] الذي يقول بأن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية بخلاف الاقتصادي الأمريكي ملتوون أفريدمان يرى بأن العلاقة بين التضخم والبطالة لا يمكن أن تكون ثابتة.

(1) إدموند ستروثر فيليبس، اقتصادي أمريكي، ولد في (26) يوليو(1993)، وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا منذ (1982) وفاز عام (2006) بجائزة نوبل في الاقتصاد، ومشهور لعمله في الستينيات حول النمو الاقتصادي وتحديدًا القاعدة الذهبية لسعر الفائدة للادخار والتي تعنى بما يجب إنفاقه اليوم وبالمقابل كم علينا الادخار للأجيال المستقبلية، أما أكثر أعماله الإبداعية فهي المقدمة في التوقعات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة وتطبيقها على محددات العمالة والتغيرات في الأجور، مما قاد إلى نظريته المعدل الطبيعي للبطالة، وكيفية تحديد حجمها، وكيف يمكن لقوى السوق اشتقاق البطالة منها.

ويتضح أيضًا أن معدل البطالة على المستوى الوطني في (2014) قد بلغ (12.85%) و(10.1%) في سنة (2012)، بينما كان أعلى نسبة للتضخم في سنة (2007)، (2008)، (2009) حيث وصل معدل التضخم في هذه السنوات (7.3%) وربما يرجع ذلك إلى الأزمة العالمية (2008) لأن أغلب التضخم في موريتانيا يكون مستوردًا، بينما كان أقل نسبة للتضخم في سنة (2015) حيث بلغ معدل التضخم (0.50).

الخاتمة:

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات

نتائج البحث:

بعد إتمام البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التالي:

1-أن ظاهرتي التضخم والبطالة تحظى بأهمية كبيرة في مختلف العالم نظرًا لاعتبارهما عند وضع أي سياسة اقتصادية.

2-غياب السياسات التشغيلية الفعالة وعدم وضوح الرؤية الحكومية في مجال التشغيل الأمر الذي فاقم من المشكلة خلال السنوات الأخيرة.

3-فوضوية القطاع الخاص وعدم عصرنته.

4-ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر القادر على خلق فرص عمل جديدة.

5-غياب توجيه الاستثمارات حيث من الملاحظ أن المستثمرين الخواص المحليين.

6-أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية

توصيات البحث:

على ضوء النتائج السابقة يمكن إدراج بعض التوصيات منها:

1-أن يتم دمج جميع سياسة التشغيل في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.

2-إجراء مسح شامل لمستوى البطالة يمكن الاعتماد عليه في وضع السياسات الاقتصادية.

3-تنظيم القطاع الخاص.

4-منح القروض للمؤسسات الصغيرة.

5-وضع سياسة نقدية يتم فيها مراعات البطالة لأن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية.

المصادر والمراجع:

د. سامي خليل. *النظريات والسياسات النقدية والمالية*. الكتاب الثاني، شركة كاظمة للنشر والتوزيع: الكويت (1982).

د. مصطفى رشدي. *شحية الاقتصاد النقدي والمصرفي*. دار المعارف الجامعية: الإسكندرية، بيروت، (1985).

غازي حسين عناية. *التضخم المالي*. مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، (1985).

د. فؤاد هاشم عوض. *اقتصاديات النقود والتوازن النقدي*. دار النهضة العربية: القاهرة، (1970).

د. محمد عزيز، د. فتحي أبو سردة. *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. بنغازي، (1992).

مقدمة في الاقتصاد الكلي، ص266.

جون هوسون ومارك هرند. *العلاقات الاقتصادية الدولية*. ترجمة، د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور على دار المريخ: الرياض، (1987).

الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. 2016-2030، مج1، الجمهورية الإسلامية الموريتانية وزارة الاقتصاد والمالية.

مقالة بعنوان البطالة في موريتانيا. تشخيص للأسباب وتوصيات للحل، منشورة في موقع الأخبار. تاريخ (2019).

محمد أحيد ولد أسلم. *البطالة في موريتانيا آليات الحل*. أستاذ الاقتصاد، جامعة نواكشوط، موريتانيا.

تقارير البنك المركزي الموريتاني من (2006-2021).